



نص الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء

ورزازان: الجمعة 6 نونبر 2009

«الخطاب الملكي، والخطبة والسلام على من لا ينه عن سيئاته الفاسقة ولا يمدحها»

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى الرابعة والثلاثين، للمسيرة الخضراء المصفرة، ونحن أقوم ما نكون وفاء لقسمها، في التثيث بالوحدة الترابية للمملكة، وثوابتها المقدمة، وسيادتها الكاملة؛ في تلاحم وثيق بين العرش والشعب، وإجماع وحصني راسخ. كما نحتفي بهذه الملحمة التاريخية، ونحن أكثر امتلها ما لروحها الخلاقة، في التصدي لتأمم الخصوم على مغربية صحرائنا، بما يقتضيه الموقف من حكمة وثبات، وحزم وإقدام، على المبادرات البناءة، لبلوغ ما نتوخاه لأقاليمنا الجنوبية، من تنمية وتقدم ووحدة. سلاحنا الأساسي هو متانة الجبهة الداخلية، وتعزيز التصور الديموقراطي والتنموي، بإرادة سيادية وحصنية.

ومن هنا، قررنا إضفاء روح متجددة على المسيرة، لرفع التحديات الآنية والمستقبلية لقضيتنا الوطنية، وذلك بإطلاق مخطط مندمج، قائم على توجهات خمسة:

+ أولاً: الحرص على أن تكون الأقاليم الصحراوية في صدارة الجهود المتقدمة المنشودة، بما يعزز تدبيرها الذاتي لشؤونها المحلية.

+ ثانياً: قيام الحكومة، بجعل هذه الأقاليم نموذجاً لعدم التمركز، وللحكمة الجيدة المحلية، عبر تزويدها بأجود الأخص، وتخويلها صلاحيات واسعة، تحت الإشراف القانوني الحازم لولاة وعمال جلالتنا.



+ ثالثا : إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، في أفق انتهاء ولايته، من خلال إعادة النخس في تركيبته، وتقوية تمثيليته ؛ بانفتاحه على نخب جديدة، ذات كفاءة وغيرق وحصنية، وتأهيل وملاءمة هياكله، وحصرق تسييره مع التحديات الجديدة، والرفع من نجاعته، في التعبئة للدفاع عن مغربية الصحراء وتنميتها.

+ رابعا : مراجعة مجال عمل وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، ونفوذها الترابي ؛ وذلك بتركيز جهودها على الأقاليم الصحراوية ؛ بالانكباب على إنجاز مشاريع للتنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعززة للمعدالة الاجتماعية والإنصاف ؛ والعمل على تيسير ظروف العودة لكل التائبين، من مخيمات تندوف، وكذا استقبالهم ودعم إدماجهم.

+ خامسا : نهوض الهيآت السياسية والنقابية، والجمعية والإعلامية، والقوى المنتجة والمبدعة، بواجبها في تأطير المواطنين، وترسيخ قيم الغيرة الوصنية، والمواطنة الحقة. ذلك أن تفعيل هذه الاستراتيجية، لا ينحصر في عمل الدولة وأجهزتها، وإنما يقتضي تعبئة شاملة لكل الفعاليات الوصنية والمحلية.

وفي هذا الصدد، نجدد الإعراب عن تنويرنا بكافة رعايانا الأوفياء بصحرائنا، من شيوخ وأعيان ومنتخبين، ومجتمع مدني، لما أبانوا عنه، على الدوام، من ولاء وتشبث متين بمغربيتهن.

شعبي العزيز،

إن تفعيل التوجهات السياسية والتنموية، لهذه المرحلة الجديدة، لا ينبغي أن ينحصر في الجبهة الداخلية، وإنما يتصلب أيضا تضافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية، للدفاع عن مغربية الصحراء، وعن مبادرة الحكم الذاتي، التي أشاد المتكتم الأممي بجديتها ومصادقتها.

لكن خصوم وحدتنا الترابية، قد أصروا على عرقلة الدينامية التفاوضية، التي أضلقتنا مبادرتنا على المستوي الأممي ؛ بل إن تماردهم في تصعيد مواقفهم العدائية، اتخذ شكل



مخلص للتآمر بأساليب الابتزاز والضغط، والأعمال الاستفزازية، والتحريف لروح الشرعية الدولية.

ولذا نؤكد تشبثنا بالمسار التفاوضي الأممي حول مبادرتنا للحكم الذاتي، فقد آن الأوان لمواجهة هذا التصعيد العدواني، بما يقتضيه الأمر من صرامة وغيره وخصية صادقة، ووضوح في المواقف، وتحمل كل واحد لمسؤوليته.

وهنا نؤكد أن التزامنا بأن يظل المغرب دولة للحق والتصور الديمقراسي؛ لا يوازيه إلا رفضنا للاستغلال المقيت، لما تنعم به بلادنا، في مجال الحريات وحقوق الإنسان، للتآمر ضد سيادة الوطن ووحدته ومقدساته، من أي كان.

لقد حل الوقت الذي يتعين على كافة السلطات العمومية، مضاعفة جهود اليقظة والتعبئة، للتصدي بقوة القانون لكل مسار بسيادة الوطن، والحزم في صيانة الأمن والاستقرار والنظام العام؛ الضمان الحقيقي لممارسة الحريات.

وبروح المسؤولية، نؤكد أنه لم يعد هناك مجال للغموض أو الخداع؛ فإما أن يكون المواطن مغربيا، أو غير مغربي. وقد انتهت وقت ازديادية المواقف، والتملص من الواجب، ودقت ساعة الوضوح وتحمل الأمانة؛ فإما أن يكون الشخص وخصيا أو خائنا، إذ لا توجد منزلة وسكن بين الوطنية والخيانة. ولا مجال للتمتع بحقوق المواطنة، والتنكر لها، بالتآمر مع أعداء الوطن.

أما خصوم وحدتنا الترابية ومن يدور في فلكهم، فهم يعلمون أكثر من غيرهم، بأن الصحراء قضية مصيرية للشعب المغربي، الملفت حول عرشه، المؤتمن على سيادته ووحدته الوطنية والترابية.

وحيثما يجعلون منها محورا لاستراتيجيتهم العدائية، فإنما يؤكدون أنهم الصرف الحقيقي في هذا النزاع المفتعل، ضدا على مشاعر الأخوة المتبادلة بين الشعبين المغربي والجزائري. كما أنهم يرهنون مستقبل العلاقات الثنائية، وتفعيل الاتحاد المغاربي، في الوقت الذي يحرص فيه المغرب على الاندماج والتكامل ورفع التحديات الأمنية والتنمية الحاسمة للمنطقة.



ولذ ننوه بدعم أصدقائنا، لعدالة قضيتنا، فإننا نسائل بعض أوصالهم: هل هناك بلد يقبل
بجعل الديمقراطية وحقوق الإنسان محمية لتأمر شرذمة من الخارجين عن القانون مع
الأعداء على سيادته ووحدته ومصالحه العليا ؟
ومتى كانت ممارسة الحريات تبيح تخريب الممتلكات العامة والخاصة، التي بناها
المواطنون بتضحياتهم، وما ذنبهم في ذلك ؟
كلا، إن كل القوانين الوضعية والمواثيق الدولية، تجمع على تجريم العنف ؛ وتعتبر التآمر
مع العدو خيانة عظمى.

وفي هذا الصدد، نؤكد للجميع أن المغرب، وهو بلد الحرية والانفتاح، يرفض المزيدة
عليه بحقوق الإنسان، لا سيما من لصراف أنظمة وجماعات قائمة على انتهاكها. بل
تداول بأساليب المكر والتضليل جعلها أصلا تجاريا، واتخاذها وسيلة للارتزاق الرخيص
داخليا وخارجيا، بمقدسات الوطن، أو بالوضع اللاإنساني لإخواننا بتندوف.
فهذا الوضع المؤلم يجعل الجزائر والمنظمات الدولية، وخاصة المندوبية السامية للاجئين،
أمام مسؤولياتها، في توفير الحماية الفاعلة لهم ؛ ولا سيما من خلال القيام بإحصائهم،
واحترام كرامتهم، وتمكينهم من ممارسة حقهم الطبيعي في التنقل والعودة بحرية إلى
وطنهم المغرب.

وبنفس روح التمسك بالشرعية الدولية، نجدد الإعراب للمنتظم الأممي، عن استعداد
المغرب الدائم للتفاوض الجاد، وحرصه على تيسير مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام
للأمم المتحدة، في مواصلة جهود سلفه، لإيجاد حل ميسر توافقي وواقعي ونهائي، على
أساس مقترح الحكم الذاتي، وفي نضاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

شعبي العزيز

إننا إذ نستحضر في هذه المناسبة التاريخية، بكل خشوع وإكبار الأرواح الصاهرة
لكل من مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله
مثواه، وللشهداء الأبرار للوحدة الترابية ؛ فإن خير وفاء لذكرهم الخالدة، هو تأكيد
العهد الوثيق بعدم المساومة أو التفريط ولو في حبة رمل من صحرائنا، لأنما قضية وجود،
لا مسألة حدود.



كما نجدد الإشادة بما تتحلى به القوات العسكرية والدركية والأمنية والمساعدة،
والإدارة الترابية، من يقظة وتعبئة، في صيانة أمن الوطن وحوزته.
وإننا لوائقون من كسب معركة النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، مهما كمال الزمن،
لأننا أصحاب حق ومشروعية تاريخية وقانونية، ولإيمان المغاربة جميعا بأنها قضيتهم
العادلة والمقدمة.

وستجدني، شعبي العزيز، في كلبية المدافعين عن صيانة سيادة المملكة ووحدتها
الوطنية والترابية، في وفاء للبيعة المتبادلة والالتزام الدستوري، وإيمان قوي بحتمية النصر،
مصدقاً لقوله تعالى "ولينصرن الله من ينصره، إن الله لقوي عزيز". صدق الله العظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.